



الإمام ابن راشد القفصي المالكي وجهوده في علم أصول الفقه

Imam Ibn rached El gafssi El maliki and his efforts in the science of jurisprudence

رحيم مصطفى

جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإسلامية ، مخبر: الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة.

rahim1400@hotmail.com

تاريخ القبول: 2021/11/06

تاريخ الاستلام: 2021/03/14

ملخص-

تعد سأتناول في هذا البحث شخصية علمية مالكية من بلاد قفصة بتونس، عاشت في القرن السابع والثامن. ألا وهو الإمام ابن راشد القفصي المالكي. مبرزا جانبا من الجوانب العلمية في شخصيته. وهي في علم أصول الفقه الذي برع فيه. بشهادة شيوخه وتلاميذه.

وقد عنيت في هذا البحث بإبراز معالم تلك الجهود. ابتداء من طلب ابن راشد وتحصيله لهذا العلم. ثم من خلال ما ألفه فيه. وأخيرا من جهة توظيف هذا العلم في مصنفاته الفقهية. ويظهر من ذلك كله تأثير ابن راشد بالإمام الرازي الذي يعد مدرسة أصولية تميّزت وانبتت على كثرة الأدلة والحجاج. وقد كان الوساطة في ذلك شيخه شهاب الدين القرافي الذي يعتبر أجلّ شيوخه وأعظمهم أثرا فيه.

كلمات دالة -

ابن راشد، القفصي، أصول الفقه.

Abstract-

In Study I Will Focus On Malikiya Scholarly Figure From Gafsa, In Tunisia, Lived At The End Of The Seventh Century And The Beginning Of The Eighth ,Which Is Imam Ibn Rached El Gafssi ,Highlighting The Scientific Aspect Of His Personality ,Which Is Related To The Science Of Jurisprudence, Where Was Excellent With The Testimony And Confirmation Of His Elders And Students.

I Was Meant In This Research To Highlight The Features Of Those Efforts, Starting From His Research And Attainment Of This Knowledge, Then By What He Wrote And Finally In Terms Of Using This Knowledge In His Jurisprudential Book And Document.

And It's Appears From All Of It That The Imam Ibn Roched He Was Really Affected And Influenced By Imam El Razzi Who Is Considered As The Artist Of The Fundamentalist School Positioned And Ianbt On The Important Number Of Evidence And Reasons ,And The Mediation In That Was His Sheikh Chehab El Ddine El Kiraffi Who Is Considered The Greatest Of His Elders And The Most Who Affected Him

Key Words-

Ibn Rached, El Gafssi, Science Of Jurisprudence

1. - مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ. نَبِينَا مُحَمَّدٍ. وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ؛ أَمَّا بَعْدُ:

فإن من علوم الشريعة التي صانت مسالك الاستنباط من الإخلال. وضمنت لمن أحكم مباحثها سلامة الاستدلال. وكانت قانونا يضبط عملية الاجتهاد. علم أصول الفقه؛ الذي ظهر مع بزوغ فجر الشريعة بمبعث نبينا محمد ﷺ. ثم اكتمل بناؤه بتدوين مسائله على يد الإمام الشافعي (ت:204هـ). ثم تبارت أقلام العلماء في تدوين المصنفات فيه، وتفاخرت بشرفها محابريهم؛ فوضعوا قواعده، وأصلوا ضوابطه، وحرروا مسائله. وتباينت جهودهم في خدمته. فمنهم من صنّف الكتب المستقلة فيه. ومنهم من شرح ما اشتهر من مؤتونه ومختصراته. وآخرون لخصوا المطول من ذلك كله. وآخرون اهتموا ببحث بعض مسائله ومباحثه.

وإن من هؤلاء الأعلام الذين كانت لهم عناية بهذا العلم الإمام أبو عبد الله محمد بن راشد القفصي المتوفى سنة (736هـ). الذي نشأ بتونس. ورحل إلى

القاهرة في طلب العلم، وتتلذذ على فحول علمائها؛ كأمثال الشهاب القرأفي وابن دقيق العيد، وغيرهما، فنال بذلك المرتبة العليا، وبلغ المنزلة الرفيعة في علوم عديدة، ولا سيما علم الفقه وأصوله، وكان محل إشادة واحترام من شيوخه، فقد أجازه شيخه القرأفي بالإمامة في علم الأصول، وأذن له بالإفادة والتدريس. (التنبكتي، 2000، ص 393)

- الدراسات السابقة:

- ولمّا كان ابنُ راشد بالمنزلة العلميّة الرفيعة المشار إليها قريباً عمدَ الباحثون إلى إبراز بعض تلك الجوانب العلميّة من خلال الدراسات التالية:
- 1 - « القواعد الفقهية في كتاب المذهب في ضبط فروع المذهب لابن راشد القفصي (ت: 736هـ) جمعا ودراسة» إعداد: فاطمة حناني، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية - جامعة الجزائر 1 (2015م).
 - 2 - «الإمام ابن راشد القفصي المالكي وآراؤه الفقهية»، تأليف: دعاء سامي مانع، الناشر: دار مجلة ناشرون - عمان، (1439هـ - 2017م).
 - 3 - «الاجتهاد المقاصدي عند الإمام ابن راشد القفصي»، إعداد: محمد أمين مقرأوي، رسالة ماجستير جامعة أحمد دراية - أدرار، سنة 2015م.

- إشكاليّة البحث:

وإشادة القرأفي بابن راشد وشهادته له تدلّ بجلاء على إمامته في علم أصول الفقه طلباً وتحصيلاً، وإفادة وتأليفا؛ فمن خلال ذلك تولّد عندي إشكال وتساؤل هو:

إذا كان ابنُ راشدٍ بهذه المنزلة في علم الأصول، فكيف كانت عمليّة التحصيل الأصوليّ عنده عبر محطّاته العلميّة؟ وبمن تأثّر في ذلك كلّهُ؟ وهل ظهر ذلك في مؤلّفاتٍ مستقلّةٍ؟ ثم هل لهذا الجانب العلميّ حضور في مصنّفاتهِ الفقهية؟

وانطلاقاً من هذه الأسئلة عزمْتُ على جمع ما يتعلّقُ بجهود الإمام ابن راشدٍ القفصيّ في علم أصول الفقه من خلال تتبّع التراجم والقراءة في مصنّفاتهِ، محاولاً الإجابة عن تلكم الأسئلة والإشكالات.

- أهمية البحث وهدفه: تظهر أهميته من خلال السعي لتحقيق الغايات

التالية:

- 1 - التعريف بشخصية ابن راشد عموماً، وبشخصيته العلمية خصوصاً.
- 2 - إبراز معالم شخصية ابن راشد الأصولية من حيث البناء والتحصيل.
- 3 - إظهار جهوده في علم أصول الفقه من حيث التأليف والتوظيف.

- منهج البحث:

اعتمدت في تحقيق تلك الأهداف والإجابة عن تلك التساؤلات في هذا البحث المنهج على المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، من خلال استقراء وتتبع ما ذكره العلماء عن ابن راشد القفصي، من حي ترجمته، ومن حيث ما ذكره في كتبه مما له تعلق بعلم أصول الفقه، وتوصيف ذلك كله وتحليله بغية إظهار جهوده في علم أصول الفقه.

- خطة للبحث؛ وفيها مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة.

ذكرت في المقدمة بعد التمهيد والإشارة إلى الموضوع الدراسات السابقة وإشكالية البحث وأهميته وأهدافه، ومنهج البحث، وخطة البحث..

المبحث الأول: حياة ابن راشد القفصي الشخصية.

المبحث الثاني: في حياة ابن راشد العلمية.

المبحث الثالث: في جهوده في علم أصول الفقه.

وخاتمة البحث، ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج مع ذكر بعض

التوصيات.

2. - حياة ابن راشد القفصي الشخصية.

1.2 - اسمه وكنيته، ونسبه، وشهرته.

هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ، الْبَكْرِيُّ نَسَبًا، الْقَفْصِيُّ بَلَدًا، كُنِيَّتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. (ابن فرحون، 1972، ج 2، ص 328)

وَالْقَفْصِيُّ نُسْبَةً إِلَى بَلَدِهِ قَفْصَةَ، وَقَدْ اشْتَهَرَ عِنْدَ مَرْتَجِمِيهِ "بِابْنِ رَاشِدٍ شَارِحِ ابْنِ الْحَاجِبِ". (الزركشي، 1966، ص 73).

2.2. - مؤلده، ونشأته، ووفاته.

وُلِدَ ابْنُ رَاشِدٍ فِي بَلَدِيَّةِ قَفْصَةَ. وَلَمْ تَذْكَرْ الْمَصَادِرُ تَعْيِينَ تَارِيخِ ذَلِكَ. لَكِنْ الْبَاحِثَةُ (حَنَانِي، 2014) قَدَّرَتْهَا بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ السَّابِعِ تَقْرِيْبًا.

ولم تذكر كتب التراجم عن نشأته وحياته وتفاصيل ذلك شيئاً. وقد طالت حياة ابن راشد إلى أن قاربت الثمانين أو تجاوزتها؛ على حسب ما قدرت في تاريخ ولادته، ثم أدركته المنية. ولحقه الأجل المحتوم بمدينة تونس. وقد اختلف في سنة وفاته. والصحيح الذي عليه أكثر من ترجم له أن وفاته كانت في العشرين من جمادى الآخرة سنة 736هـ. (ابن قنفذ، 1403، ص 346)

3. - حياة ابن راشد العلمية:

1.3 - طلبه للعلم، وشيوخه وتلاميذه.

نشأ ابن راشد بقفصة. وبها بدأ مشواره العلمي. فاشتغل بالعلم وحصل. ولم تذكر مصادر ترجمته تفاصيل هذه النشأة. ولا شيوخه الذين أخذ عنهم. ولما بلغ سن الشباب. رحل إلى تونس عاصمة الدولة الحفصية. وأخذ عن علماءها. فأقام بها زمناً؛ ملازماً للاشتغال بالعلم في شتى علوم العربية والفرائض والحساب والفقه والأصول. (الزركشي، 1366، ص 73)

وهذا يدلنا على أن البناء العلمي لابن راشد كان طرفاً منه بتونس. إذ بها حصل علوم العربية. والفقه والأصول. وبها أدرك فحول العلماء والأدباء. ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مشيخة ابن راشد في تونس قبل رحلته إلى مصر. ثم قصد ابن راشد بلاد مصر للاستزادة من العلم؛ إذ كانت في ذلك الزمن منارة تشع علماء، وتفيض حكمة؛ تزخر بنخبة من العلماء في شتى الفنون. وقد كانت له بها محطتان: الإسكندرية والقاهرة.

قال ابن راشد: "ثم رحلت إلى الإسكندرية في زمن الملك السعيد؛ فلقيت بها صدوراً أكابر وبحوراً زواجر".

وكانت هذه الرحلة في بواكير عمره ومقتبل شبابه. في بداية العقد الثالث. ولقي فيها جماعة من الفقهاء والأدباء؛ أخذ عنهم وتعلمند عليهم. وقد سمى طائفة منهم مع وصف شيء من حالهم. الزركشي. ص 73. التنبكتي، ص 392)

ولم تذكر مصادر ترجمته المدة التي لبثها ابن راشد في الإسكندرية.

وَبَعْدَ إِفَادَتِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ هُنَاكَ، رَحَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ، وَبِهَا لَقِيَ طَائِفَةً أُخْرَى مِنَ الْعُلَمَاءِ وَاسْتَفَادَ مِنْهُمْ، وَكَانَتْ أَعْظَمَ أَثْرًا فِي مَسِيرَتِهِ، وَسَتَاتِي تَسْمِيَةً مِنْ لَقِيَهُمْ وَأَخَذَ عَنْهُمْ هُنَاكَ قَرِيبًا. (التنكي، ص 393).

ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الرَّحْلَةِ الْعِلْمِيَّةِ رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ ثُوْنُسَ، بَعْدَ أَنْ أَدَّى مَنَاسِكَ الْحَجِّ، وَقَدْ حَصَلَ لَهُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِيهَا نَشَاطٌ عِلْمِيٌّ، وَانْتَفَعَ بِهِ الطُّلَابُ، وَمَأَلُوا إِلَى دُرُوسِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَسِيرَةَ وَالرَّحْلَةَ الْعِلْمِيَّةَ كَانَتْ حَافِلَةً بِلَقِيِّ الْعُلَمَاءِ وَالْأَخْذِ عَنْهُمْ، كَمَا كَانَتْ سَبَبًا لِاتِّفَافِ طَلِبَةِ الْعِلْمِ حَوْلَهُ لِلنَّهْلِ مِنْ عِلْمِهِ.

لَقَدْ أَخَذَ ابْنُ رَاشِدٍ فِي مَسَارِهِ الْعِلْمِيِّ الْحَافِلِ عَنْ مَشَآئِخَ وَعُلَمَاءَ كَثِيرِينَ، وَفِيمَا يَلِي ذَكَرَ لَهُمْ حَسَبَ مَحَطَّاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ:

أَمَّا بَتُونُسَ فَقَدْ ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ مَعَ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ ثَلَاثَةً:

وهم:

- الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُسَافِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّفِيعِ الْيَمَنِيِّ (ت: 691هـ)، الشَّهِيرُ بِابْنِ الزَّيْتُونِ.

- أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَمَّازِ الْخَزْرَجِيِّ (ت: 693هـ).

- أَبُو الْحَسَنِ حَازِمُ بْنُ مُحَمَّدِ الْقِرْطَاجِيِّ الْغَرْنَاطِيِّ (ت: 684هـ). (مخْلُوف،

2003، 297/1، قوادِر، 2011، ص 81).

وَأَمَّا شَيْوْخُهُ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمُ ابْنُ رَاشِدٍ فِي كَلَامِهِ لَهُ، وَهُمْ:

- أَبُو الْعَبَّاسِ نَاصِرُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورِ الْجَدَامِيِّ الْإِسْكَندَرِيِّ

(ت: 683هـ)، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُنِيرِ.

- الْكَمَالُ ابْنُ التَّنِيسِيِّ: الْمَعْرُوفُ بِمَالِكِ الصَّغِيرِ.

- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَبْيَارِيِّ: قَاضِي الْإِسْكَندَرِيَّةِ.

- ضِيَاءُ الدِّينِ ابْنُ الْعَلَّافِ.

- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَارُونِيِّ (ت: 693هـ). (مخْلُوف،

وآخرون، 2003، 269 / 1).

وَأَمَّا شَيْوْخُهُ بِالْقَاهِرَةِ فَقَدْ ذَكَرَهُمْ كَذَلِكَ ابْنُ رَاشِدٍ فِي كَلَامِهِ لَهُ عَنِ

رِحْلَتِهِ إِلَيْهَا، وَقَدْ عَدَّ مِنْهُمْ جَمَاعَةً، هُمْ:

- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، شَهَابُ الدِّينِ، الْقَرَافِيُّ الْمِصْرِيُّ، (ت: 684هـ).

- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ وَهْبٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ، (ت: 702هـ).

- محمد بن محمود بن عياد، شمس الدين الأصفهاني، (ت: 688هـ).
 - محمد بن عمران بن موسى (ت: 689هـ). (ابن فرحون، ص 326، التنبكتي،
 ص 393)

- أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المنعم، شهاب الدين الحنبلي
 (ت: 697هـ). (ابن مفلح، 1990، ص 126)

إن المكانة العلمية التي وصل إليها ابن راشد من خلال هذا المسار العلمي
 المكتف. عبد المراحل الثلاث التي مر بها؛ بوأته لتحمل أمانة التدريس والتعليم.
 عاد ابن راشد إلى بلده قفصة بعد أداء نسك الحج سنة (680هـ). رجع بزاد
 وفير من العلوم والفنون. فشرع في التعليم وإقامة الدروس. فاجتمع عنده الناس
 والتفوا حوله ومالوا إليه.

وهذا يقتضي كثرة من أخذ عنه وتلمذ عليه؛ إلا أن كتب التراجم شحّت
 عن تسمية أكثر من ثلاثة. وهم:

- محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني، (ت: 781هـ). (ابن
 فرحون، 2/290)

- عبد الله بن محمد بن أحمد المطري السعدي العبادي الشافعي
 (ت: 765هـ). (مخلاف، ج 1، ص 298)

- أحمد بن العباس النقارسي. (التنبكتي، ص 95-96).

2.3. - مكانته العلمية. وثناء العلماء عليه.

لقد كان لابن راشد مكانة علمية مرموقة. يعكس ذلك ويجلّيه أمران:
 الأول: شهادة من عاصره. من شيوخه الذين أخذ عنهم. أو طلبته الناهلين من
 علمه وكتبه. وكذلك من ترجم له.

وقد سبق التنويه إلى المكانة التي حظي بها عند شيوخه القرافي فقد جعله
 محلّ السواد من العين. والروح من الجسد. فجال معه في المنقول والمعقول. وأجازه
 بالإمامة في علم الأصول. وأذن له في التدريس والإفادة.

وكان أستاذه شمس الدين الأصفهاني يجود ذهنه. ويعده من فضلاء
 طلبته. (التنبكتي، ص 393).

وقال ابن مرزوق مشيدا بكتابه المذهب في ضبط مسائل المذهب: " ليس
 للمالكية مثله".

وقال ابن فرحون: " كان فقيهاً فاضلاً محصلاً وإماماً متفنناً في العلوم".
(ابن فرحون، ص 328)

الثاني: كثرة تأليفه وتنوعها، وثناء العلماء عليها، وقد ذكرتها في المطب
الآتي.

3.3 - مؤلفاته:

لقد ضرب ابن راشد بسهم وافر في مجال التأليف. مصنفًا لكتب عرفت
رواجا وانتشارا، واستفاد منها من جاء بعده، وأفاد منها.

وجملتها مع ما ذكره أهل التراجم أحد عشر مصنفًا:

- 1- "تَلْخِيصُ الْمَحْصُولِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ".
- 2- "الْفَائِقُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ وَالْوَثَائِقِ".
- 3- "الْمَذْهَبُ فِي ضَبْطِ مَسَائِلِ الْمَذْهَبِ".
- 4- "النَّظْمُ الْبَدِيعُ فِي الْأَخْتِصَارِ وَالْتَفْرِيعِ".
- 5- "الْمَوْهَبَةُ السَّنِيَّةُ فِي الْعَرَبِيَّةِ".
- 6- "المرقبة (أو المرتبة) العليا في تعبير الرؤيا".
- 7- "الشَّهَابُ النَّاقِبُ" وهو شرح على مختصر ابن الحاجب.
- 8- "الدُّرُّ النَّثِيرُ فِي عِلْمِ التَّعْيِيرِ".
- 9- "ثُحْفَةُ اللَّيْبِ فِي اخْتِصَارِ كِتَابِ ابْنِ الْخَطِيبِ".
- 10- "نُخْبَةُ الْوَاوِصِلِ فِي شَرْحِ الْحَاصِلِ".
- 11- "لُبَابُ اللَّبَابِ فِيمَا تَضَمَّنَتْهُ أَبْوَابُ الْكِتَابِ مِنَ الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ
وَالْمَوَانِعِ وَالْأَسْبَابِ". (التنبكتي، ص 393).

4 - جهود ابن راشد القفصي في علم أصول الفقه:

1.4 - جهوده من حيث الدراسة والتحصيل:

لقد بدأ اشتغال ابن راشد بعلم أصول الفقه تحصيلًا وتعلّمًا في بواكير
شبابه، وهو في تونس. (التنبكتي، ص 392).

وهذا الاشتغال لم تذكر كتب التراجم خبراً عنه؛ لا من جهة المصنفات
والمتون المقررة، ولا من جهة المتصدرين لشرحها وتدريسها والتعليق عليها.

وفي رحلته إلى مصر كان فيها حريصاً ومكبّاً على التزوّد من مختلف
الفضون، ومن تلكم الفضون علم أصول الفقه.

وقد كان من توفيق الله تعالى لابن راشد أن صادفَ زمنَ دخوله مصرَ في تلك الفترة كونها فترةً ذهبيةً عاش فيها نخبةٌ من العلماء وأكابرهم في شتى الفنون؛ لا سيّما علم أصول الفقه. فقد زخرت بأعلام نبغوا فيه. وكان لهم أثر كبير في حركة التصنيف فيه. وهم الإمام شهاب الدين القرافي. وابن دقيق العيد. وشمس الدين الأصفهاني.

وقد اهتمّ ابن راشد في فترة دراسته وتحصيله بكتابين مهمين من كتب الأصول. هما: ((المحصول في أصول الفقه)) لفخر الدين الرازي (ت: 606هـ). ومختصره ((الحاصل من المحصول)) لتلميذه تاج الدين الأرموي (ت: 653هـ). وعناية ابن راشد بهذين المصنفين امتدّت من فترة طلبه للعلم في مصر؛ واستمرت معه إلى حين رجوعه إلى تونس. حيث جعلهما محلّ عنايته. وموضوعاً لتأليفه. كما سيأتي بيانه في المطلب الآتي. وفي هذا المطلب أظهرَ صفةَ اهتمامه بعلم الأصول من جهة طلبه وتحصيله.

قال ابن راشد وهو يذكر رحلته إلى القاهرة. ولقياه للإمام القرافي وغيره: "فَحَفِظْتُ الْحَاصِلَ. وَقَرَأْتُهُ مَعَ الْمَحْصُولِ".

وهذا النصّ يشير إلى التميّز والتوفيق الذي حظي به ابن راشد في هذا الباب. من خلال التلمذ على يد هذا الإمام المتفّن. وحصول ذلك من خلال مصنّفين لهما مكانة في المدونة الأصولية. وبالنظر في هذا وبالتأمل في تراجم مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ ابن راشد تَظَهَّرَ الْجَوَابُ التي ساهمت في بناء الشخصية الأصولية فيه. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: المنزلة الرفيعة التي نالها هذان الكتابان في المدونة الأصولية.

ف((المحصول)) للإمام الرازي يعدُّ واحداً من المصنّفات المعتمّدة. بل يعتبرُ ركيزة وركنا من أركان المدونة الأصولية. إذ لخص فيه الكتب الأربعة التي هي أساس هذا الفن. وهي البرهان لإمام الحرمين الجويني. والمستصفي لأبي حامد الغزالي. والعمد لعبد الجبار. وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري. (ابن خلدون، 1988، ص 576)

وأما كتاب ((الحاصل)) لتاج الدين الأرموي تلميذ الفخر الرازي، فقد خرج من رحم المحصول، فهو أحد أوجه اهتمام العلماء به، لخص فيه كتاب المحصول، وسمّاه ((الحاصل من المحصول)).

ثانياً: منزلة الإمامين القرائي والأصفهاني الأصولية:

فالشهاب القرائي هو فارس الفقه والأصول، والجامع بين فني المعقول والمنقول، فمن شيوخه الذين لازمهم واستفاد منهم: العز ابن عبد السلام الشافعي (ت: 660هـ). (ابن فرحون، ص 236)، وجمال الدين ابن الحاجب المالكي (ت: 646هـ). (القرائي، 2011، ص 111)

وأما الشمس الأصفهاني فله في علم الأصول جهودٌ كثيرةٌ؛ تدرّيساً وتصنيفاً، وهو من أخصّ تلامذة تاج الدين الأرموي، وكان من كبار فقهاء الشافعية، ومن المبرزين في علم الأصول. (ابن قاضي شهبه، 1987، ص 2000).

ثالثاً: عناية هذين العلمين السابقين بكتاب المحصول وكتاب الحاصل:

فالإمام القرائي شرح المحصول شرحاً نفيساً سمّاه ((نفايس الأصول في شرح المحصول))، كما جعله أهمّ مصدر من مصادر أربعة اعتمد عليها في تأليفه لمختصره المفيد ((تنقيح الفصول في علم الأصول)). (القرائي، 2020، ص ص 93- 100)

ولشمس الدين الأصفهاني كذلك شرح على المحصول لم يكمله. (ابن قاضي شهبه، ص 201)

يضاف إلى ذلك كله أنّ ابن راشد حظي من شيخه الشهاب باهتمام خاص، وعناية فائقة تدلّ على أنّه كان من خاصّة طلبته، وصفوة تلاميذه الذين حرص على إفادتهم وجودة تحصيلهم.

ومما سبق ذكره يمكن القول بأنّ دعائم البناء الأصولي للإمام ابن راشد ناشئة وراجعة إلى المحصول، ومحصول الرازي يعتبر أحد مدرستين انبثقت على طريقة الجمهور؛ وهي قائمة في توجهها على الاستكثار من الأدلة والحجاج، كما ذكر ذلك ابن خلدون. (ابن خلدون، ص 455).

4.2 - جهوده من حيث التأليف والتصنيف.

كان لابن راشد مشاركة في هذا الفن من حيث التصنيف، ومعلوم أن الطرائق فيه مختلفة، فمنها ما يكون من قبيل التأليف المستقل، ومنها ما يكون من قبيل الشرح والتعليق لكتاب، ومنها ما يكون تلخيصاً.

وقد ظهر مما سبق في المطلب الأول اهتمام ابن راشد في فترة دراسته وتحصيله بمصر بكتابين هما: ((المحصل في أصول الفقه)) لفخر الدين الرازي، ومختصره ((الحاصل من المحصول)) لتلميذه تاج الدين الأرموي.

وعناية ابن راشد بهذين الكتابين امتدت واستمرت معه إلى حين رجوعه إلى تونس، وبداية اشتغاله بالتأليف، حيث جعلهما محلّ عنايته، وموضوعاً لتأليفه الأصولية؛ فقام بشرح أحدهما وتلخيص الآخر، وسمّى الأول نُخْبَةَ الوَاصِلِ فِي شَرْحِ الحَاصِلِ، والثاني: "تَلْخِيصُ المَحْصُولِ فِي عِلْمِ الأَصُولِ".

وفيما يلي الكلام عليهما بوجه من التفصيل بحسب ما توافر لديّ من معلومات.

أولاً: كتاب "تَلْخِيصُ المَحْصُولِ فِي عِلْمِ الأَصُولِ".

ألّفه ابن راشد بقفصة بعد رجوعه من مصر، وهو فيما يظهر أوّل تأليف له؛ لخصّ فيه كتاب "المحصل في أصول الفقه" لفخر الدين الرازي.

قال رحمه الله: " فِي أَيّامِ الامْتِحَانِ أَلْفَتُ فِي الأَصُولِ تَأْلِيفاً سَمِيَتْهُ "تَلْخِيصُ المَحْصُولِ فِي عِلْمِ الأَصُولِ" وَسَهَّلْتُهُ بِأَمْثَلِهِ". (التبكي، ص 393).

والمحصل هو أحد المصنّفات المعتمدة على طريقة الجمهور. وقد سبق ذكر شيء عن منزلته بين كتب الأصول.

هذا عن الأصل وهو المحصول، فماذا عن تلخيصه لابن راشد؟

للأسف كتاب تلخيص المحصول في عداد المفقود، ولم تتوافر لديّ أخبار عنه، إلّا أنّ ابن راشد أشار إلى أنّه اعتنى فيه بذكر الأمثلة والتطبيقات.

ولعلّ ابن راشد لاحظ شيئاً من الخلل في التمثيل والتطبيق لمسائل الأصول في كتاب المحصول، الذي قام أساساً على طريقة المتكلمين، ويعدّ من أبرز سماتهم أنّهم يجردون صور تلك المسائل عن الفقه، ويميلون إلى الاستدلال العقليّ ما أمكن؛ لأنّه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم. (ابن خلدون، ص 576)

وهذا يعتبر إبداعاً من ابن راشد وإضافة نوعية؛ خدم بها كتاب المحصول؛ إذ عمد إلى أشهر كتب الأصول. ولخصه قليلاً لألفاظه وتسهيلاً لقارئه. ثم زاده تسهياً؛ فزوده بالأمثلة الفقهية.

ثانياً: نخبة الواصل في شرح الحاصل:

وقد نسبه بهذا الاسم لابن راشد جماعة ممن ترجم له؛ (ابن فرحون، ص 329). وصاحب بعضهم ب ((نخبة الراحل)) (الزركشي، ص 73). وسماه آخر ((تحفة الواصل)). (ابن مخلوف، ص 298).

وهذا المؤلف هو شرح لكتاب ((الحاصل في أصول الفقه)) لتاج الدين الأرموي. وهذا الكتاب سبقت الإشارة إلى منزلته في كتب الأصول.

وكتاب ((نخبة الواصل)) في عداد المفقود. ولم يعثر عليه إلى الآن. ولم تذكر فهرس مكتبات المخطوطات عنه شيئاً. إلا أنه جاء في فهرس المخطوطات العربية في الجامع الكبير بالجزائر لمحمد بن شنب: (17/5 - 18) ذكر أوراق في الأصول لابن راشد. فلعلها من أحد الكتابين المذكورين. أو لعلها من كتاب أصولي آخر له. (ابن راشد، 2008، ص 88)

ومما هو متصل بهذا المطلب. ما صدر به ابن راشد بعض كتبه الفقهية. من ذكر جملة من مباحث علم أصول الفقه. وقد ألحقها بهذا المطلب لشبهها بمضمونه من جهة كونها مجموعة في محل واحد.

وهذه الجملة من علم الأصول ذكرها ابن راشد في مقدمة كتابين من كتبه التي ألفها في الفقه:

أحدهما: الفائق في معرفة الأحكام والوثائق. وموضوعه في أبواب المعاملات من جهة بيان أحكامها الشرعية. وصفة توثيق عقودها. وهو قيد التحقيق في جامعة وهران (1) ضمن مشروع علمي بإشراف الدكتور: لخضر لخضاري.

ثانيها: ((لباب اللباب فيما تضمنته أبواب الكتاب من الشروط والأركان والموانع والأسباب)). وهو مطبوع. (ابن راشد، 2007، ص 54)

وهذا المبحث هو ضمن مباحث قدمها بين يدي هذين الكتابين. جعلها من مفاتيح فقه كتابيه. ومقدمة ممهدة لإدراك مقاصدهما. ولعل ذلك أسوة بشيخه القرافي؛ الذي ذكر في صدر موسوعته الفقهية الذخيرة كتابه الأصولي ((تنقيح الفصول)).

واخترت لذلك المقدمة التي في كتابه لباب اللباب؛ لكون كتاب الفائق ليس متناولا بين أيدي الباحثين.

وقد خلصت بعد فحص تلك المقدمة إلى ما يلي:

أولاً: أنّ هذه المقدمة من مباحث علم الأصول. هي على طريقة الجمهور أو المتكلمين. وذلك ظاهر من خلال مصطلحاتها وتقسيماتها.

ثانياً: مضمون هذه المقدمة متعلق باب الأحكام الشرعية. بقسميها التكليفي والوضعي. دون غيرها من أبواب علم الأصول.

ثالثاً: ذكر حقائق الأحكام التكليفية الخمسة. الواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح. وذكر خمسة أنواع من الأحكام الوضعية. وهي السبب والشرط والمانع والتقدير والحجاج. مع التمثيل لكل نوع منها.

رابعاً: استمداد أكثر تلك المقدمة كان من كتاب تنقيح الفصول وشرحه. كلاهما لشيخه الإمام القرافي. وقد لخص فيها ما ذكره في الفصل الثالث عشر والخامس عشر من الباب الأول في الاصطلاحات. (القرافي، ص 143)

خامساً: زاد ابن راشد التقديرات والحجاج في أقسام الحكم الوضعي. وقد تابع فيه شيخه القرافي. وهو مما انفرد به عن جمهور الأصوليين. (الزركشي، 1992، ص 311).

سادساً: أضفى ابن راشد على هذه المقدمة لمسة مالكية. حيث فرق بين مصطلحات المندوب والسنة والفضيلة؛ خلافاً لجمهور الأصوليين.

سابعاً: ذكر في ختامها قاعدة نافعة في معرفة سبب الخلاف. شرح فيها عبارة ابن بشير في بيان سبب من أسباب الخلاف. (ابن بشير، 2007، ص ص 138 - 294).

3.4 - جهوده من حيث الأعمال والتوظيف:

في هذا المطلب أبين جانباً آخر من تلك الجهود. وهو ما يتعلق بتوظيف علم أصول الفقه. وإعمال قواعده في التأليف الفقهي؛ إذ الفقه فرعُه. وعليه يقوم.

ومصنفات ابن راشد الفقهية أربعة. سبقت الإشارة إلى اثنين منها. وهما الفائق ولباب اللباب. وثالثها: هو ((المنهاج في ضبط مسائل المنهاج)). والمطبوع منه أبواب العبادات في مجلدين. وياقيه مفقود. (ابن راشد، 2008، ص 121)

ورابعها: شرحه على مختصر ابن الحاجب المسمى ((الشهاب الثاقب في شرح مختصر ابن الحاجب))، ومع كونه شرحا ذا قيمة علمية كبيرة إلا أنه في عداد المفقود؛ فلم يُطع على نسخة منه. (ابن راشد، 2008، ص 84).

وعليه فإن الجانب التوظيفي والإعمال للقواعد الأصولية سيكون بذكر نماذج مقتصرًا في ذلك على المؤلفين المطبوعين، وهما لباب اللباب والمذهب في ضبط مسائل المذهب.

وليس المقصود البحث هنا تتبّع كل ما ذكره ابن راشد من أصول الفقه وإحصاؤه، واستقراء ذلك وحصر جمعه؛ بل المراد إبراز جهوده بذكر نماذج من ذلك من خلال مصنفاته الفقهية.

وفيما يلي عرض لأمثلة في مختلف مباحث أصول الفقه الرئيسية:

أولاً: مبحث الحكم الشرعي والتكليف:

- وقال في شروط وجوب الصيام: "الثاني: الإسلام؛ قيل: بل هو شرط في الأداء، لأن الكفار مخاطبون والأول أصح؛ إذ لا يقضيه إذا أسلم". (ابن راشد، 2008، ص 489).

- وقال في الحج: "في شروط الوجوب، وهي ستة: الأول: الإسلام، وإن قلنا إن الكفار مخاطبون بالفروع، كان من شرط الصحة". (ابن راشد، 2008، ص 536).

- وقال في حكم أكل الميتة في سفر المعصية: "وإنما أبيض له الأكل من الميتة وغيرها إذا خاف التلف، ولم يكن في سفر معصية؛ إلا أن يتوب منها". (ابن راشد، 2008، ص 792).

ثانياً: مبحث الأدلة:

واعتباره للأدلة المتفق عليها، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس ظاهر من خلال استدلاله بها على مشروعية بعض الأحكام:

- فمن استدلاله بالكتاب: قوله في حكم الطهارة: "حكمها الوجوب، بنص القرآن في قوله تعالى: {بِذِي} ". (ابن راشد، 2008، ص 153)

- ومن السنة استدلاله بجملة من الأحاديث في تعيين ليلة القدر. (ابن راشد، 2008، ص 531).

- ومن استدلاله بالإجماع: قوله في تحريم بعض الأعيان: "الإجماع على تحريم الميتة والدم مع الاختيار". (ابن راشد، 2007، ص 287).

وأما القياس: فالملاحظ قلة استعماله للقياس، ولعلّ مردّ ذلك إلى كثرة ما ينقله ويحتجّ به من الروايات في المذهب، والتخريج عليها، وذلك ظاهر جداً. ومن أمثلة استدلاله به، قوله في بيان ما يدخل به شهر رمضان: "الرؤية وتثبت بالخبر المنتشر، وهو الكمال، وبالشهادة على شرطها برجلين حرين عدلين كالفطر والمواسم". (ابن راشد، 2008، ص 484).

هذا ما يتّصل بالاستدلال بالأدلة المتفق عليها، وأما الأدلة المختلف فيها، - والمعتبرة في المذهب - فقد استند إلى جملة منها، وفيما يلي تمثيل لها. قال: "وإن نذر مكّي الصلاة بمسجد المدينة أو العكس؛ فالاحتياط أن يأتيه ليخرج من الخلاف". (ابن راشد، 2008، ص 697).

وقال: "ومن رأى هلال شوال نوى الفطر ولا يفطر ظاهراً، وكذلك إن خفي فطره على المشهور؛ سداً للزريعة". (ابن راشد، 2008، ص 486). وقال: "واختلف إذا كانت المنفعة منفعة عين، مثل أن يخدمها مدّة معلومة، أو يعلمها قرآناً على ثلاثة أقوال: بالجواز والمنع، والكراهة، لأصبغ ومالك وابن القاسم. وذلك مبني على أن شرع من قبلنا، هل هو شرع لنا أم لا؟". (ابن راشد، 2007، ص 330).

ثالثاً: مبحث دلالات الألفاظ:

- قال: "في حكم الفاسد - البيع - بعد وقوعه: وإذا وقع الإخلال بشرط من شروط الصحة؛ فالجاري على المذهب وجوب الفسخ؛ لأنّ النهي عندنا يدلّ على الفساد مطلقاً، وتفصيل المذهب أنّ ما نهى عنه لأجل حق الغير فيقف الفسخ عليه على المشهور، وما حرم لوقوعه في محلّ محرّم أو وقت معيّن كالبيع في الدار المغصوبة، والواقع في وقت معيّن لصلاة؛ لم يفسخ، قاله ابن رشد". (ابن راشد، 2007، ص 463).

- وقال: "وغسل اليدين إلى المرفقين، وقيل: دونهما، وهما على الخلاف في الغاية، هل تدخل في المغيأ؟ وفيها أربعة أقوال، يفرّق في الثالث بين أن تتميز جنساً، فلا يدخل، الرابع: إن كان من جنس المغيأ دخلت، وإلّا فلا". (ابن راشد، 2007، ص 118).

5. - الخاتمة:

قد خلصت بعد إكمال البحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

- 1 - أول اهتمام الإمام ابن راشد بعلم الأصول حسب ما ورد في كتب التراجم كان في رحلته إلى مصر. وهذا لا ينفي عنايته به قبل ذلك.
 - 2 - التوجه الأصولي لابن راشد كان على طريقة الجمهور أو المتكلمين.
 - 3 - البناء الأصولي للإمام ابن راشد من جهة التلقي لم يخرج - فيما بحثت - عن مدرسة الرازي الأصولية، والتي تعنى بكتابه المحصول في علم الأصول تدريسا له وشرحا لجملة أو اختصارا لعباراته.
 - 4 - كان ذلك البناء فيما يظهر على الشيخين والعلمين الكبارين العلامة شهاب الدين القرافي المالكي، وشمس الدين الأصفهاني الشافعي.
 - 5 - أكثر من تأثر به ابن راشد في ذلك هو الإمام القرافي. فقد درس عليه المحصول والحاصل.
 - 6 - استمر تأثر ابن راشد بشيخه القرافي إلى مرحلة التأليف. وظهر ذلك جليا من خلال اعتماد ابن راشد في مقدمة كتبه الفقهية على كتاب تنقيح الفصول.
 - 7 - كانت عناية ابن راشد بعلم الأصول من جهة التأليف لا تخرج عن مدرسة الرازي الأصولية كذلك. فقد اختصر المحصول للرازي، وشرح الحاصل للتاج الأرموي.
 - 8 - لا تزال تلك المصنفات لابن راشد في علم الأصول في حكم المفقود.
 - 9 - من مظاهر عناية ابن راشد بعلم الأصول توظيفه وإعماله قواعده في كتبه الفقهية التي صنفها، وهي المسند المذهب في قواعد المذهب، ولباب اللباب.
- أما التوصيات؛ فمن خلال خوض غمار هذا البحث، فإني أوصي بما يلي:**
- 1 - تجديد البحث والتنقيب في خزانات المخطوطات عن مصنفات ابن راشد الأصولية.
 - 2 - الاهتمام بموضوع حكمة التشريع عند الإمام ابن راشد. فقد كانت سمة بارزة في كتبه الفقهية؛ حيث يصدر كل باب فقهي ببيان حكمة مشروعيتها.
 - 3 - الاهتمام بالتطبيق الأصولي، وتخريج الفروع على الأصول عند الإمام ابن راشد من خلال كتابه الفائق في معرفة الأحكام والوثائق. بعد الفراغ من تحقيقه جميعه، فهو أوسع مصنفاته الفقهية إعمالا للقواعد الأصولية حسب اطلاعي على نماذج من تحقيقه.

المراجع:

- 1 - ابن بشير. (1428هـ - 2007م)، التنبيه على مبادئ التوجيه. تحقيق ودراسة: محمد بلحسان. مركز الإمام الثعالبي للدراسات - الجزائر. ودار ابن حزم - بيروت. ط1.
- 2 - التنبكتي. (2000)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج. تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة. دار الكاتب - طرابلس. ط2.
- 3 - ابن خلدون. (1408هـ - 1988م)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. تحقيق: خليل شحادة. دار الفكر - بيروت. ط2.
- 4 - الذهبي. (1413هـ - 1993م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. دار الكتاب العربي - بيروت. ط2.
- 5 - ابن راشد. (1428هـ - 2007م)، لباب اللباب فيما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب. دار البحوث للدراسات الإسلامية - دبي. ط1.
- 6 - ابن راشد. (1429هـ - 2009م)، المذهب في ضبط مسائل المذهب. تحقيق: محمد بن الهادي أبو الأصفان دار ابن حزم - بيروت. ط2.
- 7 - الزركشي محمد بن بهادر (1413هـ - 1992م)، البحر المحيط في أصول الفقه. قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني. وزارة الأوقاف الكويتية. ط2.
- 8 - الزركشي. محمد بن إبراهيم، (1966)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. تحقيق: محمد ماضور المكتبة العتيقة - تونس. ط2.
- 9 - الصفدي. الوايف بالوفيات. (2000)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث العربي - بيروت. ط1.
- 10 - فاطمة حناني. القواعد الفقهية في كتاب المذهب في ضبط مسائل المذهب لابن راشد القفصي. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية. جامعة الجزائر1. قسم الشريعة والقانون. السنة الجامعية: 1435هـ - 2014م.
- 11 - ابن فرحون (1972)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تحقيق: محمد الأحمد أبو النور مكتبة دار التراث - القاهرة.
- 12 - ابن قاضي شهبه. (1407هـ - 1987م)، طبقات الشافعية. علق عليه: الحافظ عبد العليم خان. دار عالم الكتب - بيروت. ط1.
- 13 - القرأفي. تنقيح الفصول في علم الأصول. أسفار لنشر نضيس الكتب والرسائل العلمية - الكويت. ط1. 1441هـ - 2020م.
- 14 - القرأفي. (1432هـ - 2011م)، أنوار البروق في أنواع الفروق = الفروق. تحقيق عمر حسن القيام. مؤسسة الرسالة العالمية - بيروت. ط2.
- 15 - قواد عبد الباسط. (2011م)، ابن راشد القفصي وآثاره العلمية. دار المنهل - تونس. ط1.

- 16 - ابن قنفذ. (1403هـ)، الوفيات. تحقيق: عادل نويهض. دار الآفاق الجديدة - بيروت. ط4.
- 17 - محفوظ محمد. (1994)، تراجم المؤلفين التونسيين. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط2.
- 18 - مخلوف. (2003 م - 1424هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1.
- 19 - ابن مفلح (1410هـ - 1990م)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة الرشد - الرياض. ط1.